الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

20 **أكتوبر** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الأحمدي: الأمر الملكي تتويج ودعم للمرأة السعودية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 03 ربيع أول 1442هـ - 20 أكتوبر 2020م
http://www.alriyadh.com/1848705

رفعت معالي الدكتورة حنان بنت عبدالرحيم الأحمدي، مساعد رئيس مجلس الشورى أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وإلى سمو ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز بمناسبة صدور الأمر الملكي الكريم بتعيينها مساعدا لرئيس مجلس الشورى في تشكيله الجديد.
وقالت في تصريح صحفي بهذه المناسبة: "إن صدور أمر خادم الحرمين الشريفين بتعييني مساعداً لرئيس المجلس يمثل تشريفاً وتتويجاً ودعماً للمرأة السعودية، وأتطلع بمشيئة الله أن أكون عند هذه الثقة الكريمة، وأن أستطيع الوفاء بمسؤوليات هذا الموقع المهم الذي يجسد ما يوليه خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد من دعم واهتمام للمرأة السعودية، وحرصهما - أيدهما الله - على تفعيل مشاركتها في صنع القرار الوطني وتعزيز مشاركتها في التنمية الشاملة التي تعيشها المملكة العربية السعودية في كافة المجالات ."وأكدت الدكتورة حنان الأحمدي أن مجلس الشورى يقوم بدور ملموس في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المملكة وفي صناعة القرار ومراقبة أداء الأجهزة الحكومية، ومساندة مواقف المملكة دولياً من خلال دوره في تعزيز العلاقات البرلمانية مع الدول الشقيقة والصديقة، مشيرة إلى أن هذا الدور يتنامى بشكل ملموس في ظل ما يحظى به المجلس من اهتمام ودعم من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد.وأعربت عن تطلعها للمساهمة في الجهود المتواصلة التي تبذلها رئاسة المجلس وأعضاءه لخدمة الوطن والمواطن في هذه المرحلة التاريخية.

الشورى يستهل دورته الجديدة بمناقشة تعديل تصنيف المقاولين ونظام المحاماة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 03 ربيع أول 1442هـ - 20 أكتوبر 2020م
http://www.alriyadh.com/1848711

يستهل مجلس الشورى السنة الأولى من دورته الثامنة التي صدر أول من أمس أمر ملكي بتشكيل أعضائها برئاسة الدكتور عبدالله آل الشيخ بمناقشة عدد من الملفات والبنود ومن ذلك تقرير اللجنة المالية بالمجلس بشأن تعديل البند "ثانياً" من المرسوم الملكي الصادر في السادس من ربيع الثاني عام 1393 بخصوص فئات الرسوم الجمركية لغرض حماية وتشجيع المنتجات والصناعات الزراعية المحلية، وتقرير مشروع نظام البنك المركز السعودي، وتقرير لجنة الثقافة والإعلام حول تعديل قانون "نظام" العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بمرسوم ملكي عام 1435.
نظام المحاماة
ويناقش المجلس تقرير اللجنة القضائية ورأيها في تعديل الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثالثة من نظام المحاماة والخاصة بشروط العمل في المحاماة والتي تنص في النظام القائم على أن يكون حاصلاً على شهادة كلية الشريعة أو

شهادة البكالوريوس تخصص أنظمة من إحدى جامعات المملكة أو ما يعادل أي منهما خارج المملكة، أو دبلوم دراسات الأنظمة من معهد الإدارة العامة بعد الحصول على الشهادة الجامعية، وأن تتوافر لديه خبرة في طبيعة العمل لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، وتخفض هذه المدة إلى سنة واحدة للحاصل على شهادة الماجستير في الشريعة الإسلامية، أو في تخصص الأنظمة أو ما يعادل أياً منهما، أو دبلوم دراسات الأنظمة بالنسبة لخريجي كلية الشريعة، ويعفى من هذه المدة الحاصل على شهادة الدكتوراة في مجال التخصص.

العمل في القضاء

وسبق للمجلس وبمبادرة من أعضائه أيوب الجربوع وفهد العنزي وفيصل الفاضل وحنان الأحمدي أن فتح الباب أمام خريجي القانون والأنظمة للعمل في السلك القضائي بقطاعاته المختلفة، وأقر تعديل الفقرة (د) من المادة 31 من نظام القضاء، وفق مقترح الأعضاء الذي يأتي لصالح خريجي كليات الحقوق والأنظمة والقانون في المملكة للتقدم للعمل على السلك القضائي بعد حصولهم على التأهيل الشرعي الكافي لشغل الوظائف القضائية، وبالتالي توفير الكوادر القضائية المؤهلة في الشريعة والقانون في جميع مجالات المنازعات بما في ذلك التجارية والعمالية والمالية والمصرفية والطبية والتأمينية والإدارية والملكية الفكرية.

تعديل الشروط

وكما انفردت "الرياض" صوّت المجلس في وقت سابق على توصية اللجنة القضائية بطلب الموافقة على تعديل الفقرة المشار إليها، لتعديل شروط العمل بالقضاء لتكون بالنص الآتي "أن يكون حاصلاً على شهادة إحدى كليات الشريعة بالمملكة أو شهادة أخرى معادلة لها، أو شهادة في تخصص الأنظمة أو القانون أو الحقوق من إحدى الكليات في المملكة، أو شهادة أخرى معادلة لها، على أن يجتاز برنامجاً تأهيلياً لمدة سنتين في الفقه وأصوله والأحكام الشرعية في المعهد العالي للقضاء وباستثناء الحاصلين على شهادة كلية الشريعة يشترط مع المؤهل أن ينجح في امتحان خاص يعده المجلس الأعلى للقضاء."

نظام ومنهج تعليمي موحد

وأكد تقرير الشورى أن التعديل سيسهم في تحقيق أن يكون لدينا أشخاص متخصصون ملمون بالشريعة والقانون وفي جميع مجالات المنازعات بما في ذلك التجارية والعمالية والمالية والمصرفية والطبية والتأمينية والإدارية والملكية الفكرية، ريثما تتحقق إعادة هيكلة التعليم الشرعي والقانوني وإيجاد نظام ومنهج تعليمي موحد، مشيراً إلى حاجة القضاء لهذا التعديل لا سيما وأن تقارير الجهات القضائية أظهرت وجود أعداد كبيرة من الوظائف القضائية الشاغرة مع حاجة القضاء الماسة إلى زيادة أعداد القضاة.

توفير الكوادر

ويهدف التعديل إلى تعزيز دور القضاء المتخصص من خلال المساهمة الفاعلة في توفير الكوادر القضائية المؤهلة في الشريعة والأنظمة وإتاحة الفرصة لخريجي كليات الحقوق والأنظمة والقانون في المملكة للتقدم للعمل في سلك القضاء بعد حصولهم على التأهيل الشرعي الكافي لشغل الوظائف القضائية، وكذلك تهيئة الأجواء المناسبة لتحقيق التنمية واستدامتها، على نحو يحفز الاستثمار في جميع القطاعات والمجالات المستهدفة بالخصخصة، وفقاً لرؤية المملكة وبرنامج التحول الوطني، والمساهمة الفاعلة في توفير الكوادر القضائية المتخصصة المؤهلة في الشريعة والأنظمة التي تضمن تحقيق مقتضى الأمر السامي بشأن درس وضع اللجان شبه القضائية "عدا اللجان المستثناة" المنصوص عليها في الأنظمة وتسوية أوضاعها بما يتفق مع ما ورد في البند "تاسعاً" من الترتيبات التنظيمية لأجهزة القضاء وفض المنازعات والبند "تاسعاً" من آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء ديوان المظالم وبما يتفق مع الأنظمة والمراسيم والأوامر الملكية والقرارات ذات الصلة.

تقرير الإسكان والسياحة

ويناقش الشورى في جلسة مقبلة تقرير لجنة الإسكان والخدمات حول تعديل نظام تصنيف المقاولين، ويصوت على توصيات لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار الخاصة بالتقرير السنوي لوزارة السياحة والتي تضمنت المطالبة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للعمل على تحقيق أعلى معايير الجودة في تدريب الصفوف الأمامية في أماكن الإيواء ووسائل المواصلات والمنافذ، ومن يتعاملون بشكل مباشر مع سياح الداخل والخارج، وتجزئة المشروعات السياحية العملاقة على أكثر من مقاول للتنفيذ، على نحو يسرع من إنجاز تلك المشروعات إضافة إلى دعوة الوزارة للتنسيق مع وزارتي النقل والاتصالات وتقنية المعلومات والجهات المعنية لترتيب أولويات مشروعات البنية التحتية بما يضمن توافرها على المدى القصير في المدن والمناطق السياحية، كما طالبت التوصيات الوزارة بالتعاون مع الجهات التعليمية والإعلامية وغيرها من الجهات ذات العلاقة لتكثيف البرامج والأنشطة التوعوية المتنوعة التعزيز درجة تفاعل المجتمعات المحلية إيجابا مع السياح وترسيخ ثقافة السياحة.

البنية التحتية السياحية

إلى ذلك، وفي مناقشة تقرير وزارة السياحة مؤخراً في الشورى، أشار أحمد الغامدي إلى حاجة قطاع السياحة إلى تضافر جهود عدد من الجهات الحكومية ليتسنى الاستفادة من المقومات السياحية الأخرى كالسياحة الثقافية وسياحة المعارض والمؤتمرات والسياحة البحرية، وأكد الأمير محمد آل سعود إلى أن دور وزارة السياحة ليس تنفيذ المشروعات العملاقة، وإنما دعمها والدعم يأتي من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى، في تنفيذ البنية التحية للمشروعات السياحية، واقترح محمد العلي إيجاد آلية لتشجيع إنشاء النزل التراثية والبيتية الصغيرة وذلك بالسماح للمواطنين بتحويل جزء من مساكنهم وتهيئتها لاستقبال السياح مع تقديم قروض ميسرة لهم وتيسير تراخيصها بالتنسيق مع الجهات المعنية، وطالب سعدون السعدون وزارة السياحة بسرعة تنفيذ مشروع العقير السياحي ليكون وجهة سياحية متميزة شرق المملكة.

13200بلاغ عن الفساد واستغلال المال العام خلال عام

الرياض تتصدر بـ 4319 تليها مكة بـ 2442

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 03 ربيع أول 1442هـ - 20 أكتوبر 2020م
https://www.al-madina.com/article/704912

سعيد الزهراني - الطائف

كشف تقرير رسمي لهيئة الرقابة ومكافحة الفساد» نزاهة « عن تلقيها 13207 بلاغات خلال العام المنصرم 2019 منها أكثر من 10 آلاف بلاغ عن مخالفات فساد مالي وإداري ومخالفات مالية متنوعة في مختلف القطاعات الحكومية.

ولفت التقرير أن منطقة الرياض تصدرت المناطق في أعداد البلاغات بـ 4319 بلاغا ثم مكة بـ 2442 فيما حلت الجوف في المركز الأخير بـ139 بلاغا.

وكشف تقرير عن الطرق التي تم تلقي هذه البلاغات من خلالها، حيث تضمنت طرق البلاغ حضور ما يقارب من 3025 شخصا إلى فروع الهيئة المختلفة في جميع المناطق للإبلاغ عن المخالفات.. وتزايدت البلاغات في عام التقرير عن العام الذي سبقه بنسبة 30% وارتفعت من 9306 إلى العدد الجديد.

وعلمت» المدينة» أن البلاغات تدار بسرية تامة والحفاظ على اسم المبلغ، مما ساهم في ارتفاع البلاغات لثقة المبلغين في آلية استقبال البلاغات والتعامل معها من قبل الهيئة باحترافية عالية، وساهمت البلاغات المتنوعة في الكشف عن الكثير من عمليات الفساد المالي والإداري والقصور في تنفيذ ومتابعة المشاريع الحكومية، إضافة إلى قيام بعض الموظفين بتسخير مواقعهم الوظيفية للواسطات أو الرجاء مما يؤدي إلى الإضرار بالآخرين.

رئيس المحكمة العليا: تطوير مرفق القضاء وتجويد مخرجاته رفع كفاءة العمل والأداء

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 03 ربيع أول 1442هـ - 20 أكتوبر 2020م
https://www.al-madina.com/article/704906

المدينة - الرياض

A A

رفع رئيس المحكمة العليا الشيخ خالد بن عبدالله بن محمد اللحيدان شكره وامتنانه لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظهما الله -، بمناسبة صدور الأمر الملكي الكريم بتعيينه رئيسًا للمحكمة العليا بمرتبة وزير. وقال معاليه:» إن هذه الثقة الملكية تمثل أكبر حافز لبذل الجهود والإسهام في تطوير مرفق القضاء، وتجويد مخرجاته، ورفع كفاءة العمل والأداء في المحكمة العليا، التي تحظى كسائر المرفق العدلي بدعم واهتمام القيادة الرشيدة.«

وأكد رئيس المحكمة العليا أن دعم خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين أثمر فيما نشاهده اليوم من تقدم وتطور شمولي للمرفق العدلي، داعيا المولى عز وجل أن يوفقهما - حفظهما الله - لتحقيق كل ما فيه خير للوطن والمواطنين.

اللحيدان.. السيرة الذاتية

-دكتوراة في الفقه المقارن.

-ماجستير في الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

-بكالوريوس في الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الخبرات العلمية:

-قاض في المحكمة العليا بدرجة (قاضي استئناف.(

-رئيس محكمة استئناف.

-قاضي استئناف في محكمة الاستئناف في منطقة تبوك.

-قاض بالإدارة العامة للتفتيش القضائي بدرجة (رئيس محكمة أ.(
-قاض بالمحكمة العامة بمنطقة الرياض بدرجة (رئيس محكمة أ.(
) -رئيس محكمة ب.(
) -وكيل محكمة أ.(
) -وكيل محكمة ب.(

) -قاضي أ.(
) -قاضي ب.(
) -قاضي ج.(
-ملازم قضائي بوزارة العدل بالمرتبة (40.(

عقوبات ضد مخالفي تدابير كوفيد

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 03 ربيع أول 1442هـ - 20 أكتوبر 2020م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2045332

تواصل فرق العمل في جدة رصد وتنفيذ التعليمات والعقوبات المقررة بحق مخالفي التدابير الاحترازية لمنع تفشي فايروس كورونا. ومن العقوبات؛ فرض غرامة ألف ريال على عدم ارتداء الكمامات، أو عدم الالتزام بمسافات التباعد الاجتماعي، أو من يرفض قياس درجة الحرارة عند دخوله القطاعين العام أو الخاص.
كما يتم إيقاع مخالفة تجمع المتسوقين أو العاملين داخل أو خارج المحل التجاري بما يتجاوز الأعداد المنصوص عليها، ويعاقب الشخص بغرامة 5 آلاف ريال، في حين يتم إيقاع مخالفة التجمع العائلي داخل المنازل أو الاستراحات أو المزارع لأكثر من 50 شخصا في حيز واحد أو محدد ولا تربطهم علاقة سكنية واحدة، ويعاقب المسؤول بغرامة 10 آلاف ريال.
كما يعاقب التجمع غير العائلي داخل المنازل أو الاستراحات أو المزارع أو المخيمات أو الشاليهات أو المناطق المفتوحة لأهل الحي الواحد أو غيره ونحوها لأكثر من 50 شخصا في حيز واحد أو محدد، بـ15 ألف ريال.

النائب العام: نتعاون مع الدول والمنظمات في العدالة الجنائية ومكافحة الجرائم

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 03 ربيع أول 1442هـ - 20 أكتوبر 2020م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2045343

أكد النائب العام الشيخ سعود المعجب أن المملكة تُبدي تعاوناً مستمراً مع كافة الأطراف الدولية من دول ومنظمات فاعلة في مجال العدالة الجنائية ومكافحة الجرائم، لاتخاذ كل ما يكفل الحد من الظواهر الجرمية ويجفف منابعها عبر الإجراءات والوسائل اللازمة في إطار عمل تكاملي وهدف مشترك. وأضاف في اجتماع نواب العموم والمدعين العامين بدول التعاون، بحضور الأمين العام للمجلس الدكتور نايف الحجرف، أنه سبق أن راهن العالم ضمن منظومته القضائية والأمنية على دور العدالة في تحقيق الأمن الاجتماعي وحماية الحقوق والحريات، إلا أن المراهنة اللاحقة أثبتت نجاحات دولية لمبدأ لا يقل أهمية عن مبدأ العدالة الجنائية وهو مبدأ «العدالة التصالحية» إذ أصبح هذا المبدأ جزءاً ثابتاً في أروقة التشريعات والقوانين المقارنة. وكشف المعجب أن النيابة العامة السعودية أنشأت منذ مراحل مبكرة دوائر ووحدات للصلح داخل أروقة النيابة العامة تعنى بهذه القيمة الاجتماعية، الأمر الذي ساعد في استقرار واستدامة العلاقات الأسرية والاجتماعية، في إطار تعويض المتضررين وجبر الأضرار الناتجة عن الجريمة. وبين أن دوائر ووحدات الصلح

اعتمدت في بنائها على أحدث التجارب الدولية في مجال الصلح والتسويات الجنائية. وكان نواب العموم والمدعون العامون ناقشوا في اجتماعهم عدداً من الموضوعات منها مقترح إعداد مشروع دليل استرشادي بالضوابط الإجرائية لجرائم التقنيات الحديثة، وقواعد حماية الطفل خلال مرحلة التحقيق، وحالات السداد الفوري لعائدات الجرائم ذات الطابع المالي والعقوبات المالية، وجائزة حمد العثمان لأعضاء النيابات العامة والادعاء العام بدول مجلس التعاون، وعرض لتجارب الدول الأعضاء، كما اطلعوا على توصيات اجتماع مساعدي نواب العموم.

يشار إلى أن الاجتماع الخليجي لنواب العموم والمدعين العامين يأتي في إطار تعزيز العمل المشترك وتطوير التعاون في مجالات اختصاص أجهزة النيابة العامة والأداء العام في دول المنطقة، لاسيما مع تقارب الأهداف واتحاد الغايات وفق مبادئ العدالة الجنائية.

متطلبات المرحلة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 03 ربيع أول 1442هـ - 20 أكتوبر 2020م
http://www.alriyadh.com/1848695

كلمة الرياض

تحقق المملكة الكثير من أحلامها وتطلعاتها المدرجة ضمن رؤية 2030، وسط ترقب دول العالم التي تتابع عن كثب التحولات والإصلاحات الجذرية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً داخل المجتمع السعودي، وهو ما دفع تلك الدول لتؤكد أن بلاد الحرمين تسير في الطريق الصحيح، الذي ارتضته لنفسها وشعبها، وتحوّل خطط الرؤية "النظرية" إلى واقع مُعاش، سيثمر عن دولة متطورة ومزدهرة في وقت قريب جداً.

وإذا كانت المملكة كغيرها من دول العالم، شهدت بعض الجمود في مسيرتها التنموية بفعل جائحة كورونا، إلا أن التخطيط للمستقبل لم يتوقف دقيقة واحدة، كما أن برامج الرؤية ومشروعاتها لم تتعطل قيد أنملة، وواصلت المسير نحو تحقيق الأهداف المأمولة وفق الجدول الزمني الموضوع سابقاً، وهو ما يعكس إصرار ولاة الأمر، ومن خلفهم الشعب السعودي، على اكتمال حلم الوطن، والوصول به إلى قمة النجاح المأمول.

وفي مشوار التنمية والازدهار، الذي تسلكه المملكة في كل القطاعات والاتجاهات، تدرك القيادة الرشيدة أن لكل مرحلة متطلباتها وآلياتها وأدواتها وأيضاً رجالها ونساؤها، كي تحقق الرؤية أقصى درجات التفوق، وهذا ما حرصت عليه الأوامر الملكية الأخيرة التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، عندما تضمنت إعادة تكوين هيئة كبار العلماء، وكذلك مجلس الشورى، وتعيين رئيس جديد للمحكمة العليا، وتعكس القرارات حرص ولاة الأمر على دعم مؤسسات الدولة بكفاءات ذات مواصفات معينة، تمكنها من تحقيق متطلبات الرؤية بأقل مجهود، فضلاً عن قدرتها على ابتكار أساليب وأفكار نوعية، لتطوير العمل داخل تلك المؤسسات، مع تنويع الخدمات وتحسينها، والأهم من ذلك مواكبة كل جديد وحديث في تسيير الأعمال.

وليس من شك أن الدور المطلوب من هيئة كبار العلماء، ومجلس الشورى خلال المرحلة المقبلة، كلٌ في مجاله، سيكون كبيراً ومحورياً، في تطوير المشهد الاجتماعي والديني والاقتصادي، من خلال تسريع وتيرة الأعمال، وإنجاز المعاملات باتباع أساليب حديثة، تواكب مستجدات العصر، وتعزز منطلقات الدولة وأهدافها نحو التقدم والتطور، فضلاً عن دور المحكمة العليا في تعزيز العدل وترسيخ المساواة بين الجميع.

ولعل تعيين امرأة في منصب مساعد لرئيس مجلس الشورى رسالة مباشرة إلى الاعتماد الكبير على النساء في تحقيق مسيرة التنمية. وستكون لكل مؤسسة شملتها الأوامر الملكية، مهام عمل محددة، تتطلبها المرحلة الجديدة من مراحل الرؤية، ولن يمر وقت طويل، حتى تجني البلاد ثمار هذه الأوامر، بتحقيق المزيد من الإنجازات والنجاحات.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تفكيك التستر قبل القضاء عليه

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 03 ربيع أول 1442هـ - 20 أكتوبر 2020م
https://www.aleqt.com/2020/10/20/article_1949416.html

عبد العزيز محمد العجلان

يقال "إن غنى المجتمع لا يقاس بكمية ما يملك من الأشياء بل بمقدار ما يملك من الأفكار."
لو أسقطنا هذا المفهوم على مشروع القضاء على التستر، فإننا بحاجة إلى تكوين مجموعة من الأفكار والخطط التي تمكننا من القضاء على التستر دون أضرار جسيمة، لأنه مع الأسف الشديد كثير من الناس يختصر التستر في العنصر البشري، وهو ذلك الوافد الذي استبدل مهنته بممارسة الأعمال عن طريق التستر.
لا نختلف على أن هذا مخالف للنظام، ولكن يجب ألا يغيب عن بالنا أننا سمحنا بذلك بطريقة أو أخرى، ولأسباب نحن من صنعها أفرادا ومجتمعا، إن هذا التجاوز تطور مع الزمن ليكون عبارة عن دوائر اقتصادية تتغلغل في كل شرايين الاقتصاد، وبالذات منشآته الصغيرة التي هي عماد أي اقتصاد، وبالتالي أصبح عديد من المواطنين يرتب مداخيله المالية أو جزءا منها على هذه الدائرة الاقتصادية.
اليوم قبل أن نتخلص من هذه الدائرة، أعتقد من الواجب والحكمة تفكيك هذا التستر واختراق هذه الدوائر الاقتصادية المخالفة للنظام، من خلال الإحلال والتدرج باستبدال حجر غير صالح في الجدار الاقتصادي لهذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشخص آخر مواطن، وهكذا حتى يأتي اليوم الذي نتخلص فيه من التستر بقوة الأفكار والنظام وليس بقوة النظام فقط.
ولتوضيح الصورة، فإن العامل في هذه الدائرة الاقتصادية، وأعني به الوافد الذي يمارس التجارة أو الخدمات والأعمال، لا يملك كل العائد الاستثماري لهذه الدائرة، وهناك من يشاركه من المواطنين بشكل أو بآخر، والاستفادة المالية من دوران المال في هذه الممارسة تجارية أو صناعية أو غيرهما وبشكل يفوق ما يتصوره البعض، فمثلا العقار الذي تمارس فيه التجارة هو ملك لشخص سعودي، ونسبة كبرى من الأرباح من المحل تذهب كإيجار سنوي، وقد وضع المواطن مالك العقار شقاء عمره في هذا العقار الذي لن يسترد ثمنه إلا بعد أعوام، وكذلك البضائع التي في المحل تعود إلى شركات سعودية، وهذه الدائرة الاقتصادية مصدر مهم في تصريفها، وكل من يتعامل مع هذه الدائرة الاقتصادية مستفيد بشكل أو بآخر، بلدية، كهرباء، تجار جملة، حتى الخطاط السعودي الذي كتب لوحة المحل استفاد ... إلخ.
وعليه، فمن الواجب تفكيك هذا التستر وتحليل تركيباته المعقدة وفهم نسبة التوطين فيه، خاصة أن معظم المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر أغلبها، مع الأسف، تستر وهو تستر يستر العنصر البشري فقط في هذه الدائرة لأنه بتحليل أجزاء هذه الدائرة الاقتصادية، سيذهل البعض أن أكثر من 50 في المائة منها على الأقل موطن ويعود نفعه على المواطن بشكل أو بآخر.
فإذا اتفقنا أن وصف وتحديد المشكلة لا يكفي بل لا بد من تقديم حلول، فإنني هنا ومع قناعتي بأن الجهات المسؤولة لديها من الأفكار والحلول ما يفوق حروفي المتواضعة، فإن الخطوة الأولى في محاربة التستر هي وقف النزيف أولا، وذلك بمنع أي ترخيص جديد لأي منشأة صغيرة، ولتكن البداية من بعض المهن، فوال، طباخ، صيدلية، بقالة، ورشة سيارات داخل المدينة، وغيرها، نعم أي ترخيص جديد لا بد أن يكون موطنا 100 في المائة.
ونحن دولة نامية ومدننا تتمدد سريعا، ولو تم تطبيق ذلك سنجد أنه بعد أعوام قليلة جدا سيصبح هناك نسبة كبرى كلها موطنة، وسيتفاعل ويتضاعف ذلك لأن النجاح للفرد يولد نجاحا مماثلا، وهذا ما يسمى التقليد نتيجة تأثر أفراد المجتمع ببعضهم بعضا.
كذلك لا بد من تسهيلات وإعفاءات متعددة لكثير من المتطلبات لفتح أي مشروع صغير شريطة أن يكون موطنا 100 في المائة، بل الأفضل وجود نماذج حرفية وصناعية وتجارية صغيرة جاهزة للشباب السعودي مع دعم مالي، وهذا الدعم

مسترد على مدى أعوام، متى نجحت المؤسسة، وهو دعم نعدّه استثمارا في الإنسان ومردوده أضعاف مضاعفة على الوطن في معاملاته المالية مستقبلا، وبالتالي ليس خسارة مالية أو هدرا ماليا كما قد يتصور البعض.
من جانب آخر، لا بد من تفعيل التوجيه والإرشاد الذي يلعب دوره الإعلام بشتى صوره، إذ إن هذا السلاح مع الأسف معطل في توجيه الشباب إلى الإنتاجية وتقديم تجارب الشباب الناجحة بشكل احترافي ومهني عال، بل من الواجب أن تكون الرسالة الإعلامية برمتها ترتكز على كيفية تحفيز الشباب للإنتاج والعمل وقلة السهر وعدم تضييع الوقت فيما لا فائدة منه، وذلك من خلال البرامج الإعلامية بشتى الوسائل، بل ومن خلال البرامج الرياضية وأي أنشطة مرتبطة بالشباب.
إن مصدر الصعوبة في الحل هو عدم إدراك أن المعضلة ليست في التستر، بل إن المعضلة هي في عدم فهم أسباب التستر التي لن تخرج عن ثلاثة محاور، الأفكار المتداولة في الحل، ومن ينفذ الأفكار الصحيحة من مؤهلين لفهم الهدف وتحقيقه، ومن ثم الأهم الإرادة العليا لمن بيده القرار في ذلك، والأخيرة لا نختلف على أنها متوافرة والحمد الله.
إن هذا النسيج المترابط يبني مع المجتمع أهدافا وطنية يسعى الجميع إلى تحقيقها، لأن هناك قناعة من الجميع بأهمية ذلك في تحقيق رؤية المملكة التي يقودها ولي العهد الشاب الأمير محمد بن سلمان بتوجيهات من والد الجميع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ـ حفظهما الله.
وعليه فنحن بحاجة إلى تجديد في الأفكار والرؤية لهذه المشكلة من جوانبها كافة قبل هدم الجدار الذي يستند إليه الوافد ومعه عدد من المواطنين، وليس فقط الشخص الذي تستر على الوافد، وهو مع الأسف أقلهم استفادة في هذه الدائرة الاقتصادية، ودون ذلك فإننا لن نحقق الهدف المنشود، وإن تحقق فإنه بضحايا مالية كبرى على حساب المواطن، وستأخذ العملية أعواما طويلة قبل أن نصل إلى الهدف، وهذا أمر طبيعي في أي مشكلة تحل دون إدراك كامل للتشخيص الصحيح.

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 03 ربيع أول 1442هـ - 20 أكتوبر 2020م https://www.al-madina.com/article/704869	
المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 03 ربيع أول 1442هـ - 20 أكتوبر 2020م http://www.alriyadh.com/1848686	